

وهو يفعله غير موحى وصوره في شرح الهدى بالاكره على اللبس بما في
وقال القاضي زين الدين البقير في المراد ان كان ياتى بها غير الوجه
المعزى من الطهارة ونحوها ولا يكون الاكره عذرا في الاجراء لندور
او بكرة المحدث على تأخيرها عن الوقت وبين من الرضوخ في الوقت وقال
الشيخ تاج الدين السبكي في التوسيم قد يقال لكن قد يدهش حتى على ما
بالطريق ويكون مؤخر معد ورا كما ذكره على الاطلاق لا يلهيه التوريب اذا
اندهش قطعاً مما حصل به الاكره قال البراء بن العازب الذي مال اليه
المضربون ان الاكره على القتل لا يحصل الا بالتخويف بالقتل او ما يجازى من القتل
واما غيره ففيه سبعة اوجه احدها لا يحصل الا بالقتل الثاني في القتل
او القبط او ضرباً يخاف منه الخوف الثالث ما يسئل لا خيراً ويقتل
كالعرب من الاسد الذي يخطف الشوك والنار ولا ياتي في غير عهده
الكره ايج انتراط عقوبه بدنه يتعلق به قود الخاف من انتراط عقوبه
شدد به يتعلق ببدنه كالجس الطويل السادس ان يحصل ما لا يكره في اخذ
المال ولو تلافاه لا يستحق بالامانة وان كان الصغى باله ولا يسو بد
الوجه وهو الاختيار رجحوا العرايين وصحة المراد في السائل وهو
اختيار التوريب في الرضوخ انه حصل بكلها فلو لم يات في الرضوخ عليه حد
ما هو همداديه وذلك مختلف باختلاف الاستصحاب والافعال المطلب بها لا يتصور
المخوف فيها فقد يكون الشئ اكره في دون غيره وفي حق شخص دون اخر فلا
لاكره على الطلاق يكون بالتخويف بالقتل والقسط والحبس الطويل والفرس الكليل
والقسط لمن لا يحتمل بدنه ولم يمتد به وتخوف ذوي المروءة بالصفحة
الملاء وتسويل الوجه ونحوه وكذا يقتل الوالد وان سفل على الصبي لا سفل
المجان وان له المال على الاصح وان كان الاكره على القتل على نحو ما قيل في
قتل لولد ليس كرها وان كان في ائله في مال فان التوقيع بجميعه في كل الطلاق
المووي وهذا الوجه اصح من في بعض تفصيل المذكور بنظر والده بن العباس
عن البراء الاكره على الاصح لان مفارقة الوطن يفترق به ولهذا جعلت عقوبة الاكره
وكذا يفترق المرأة بالزنا والاصل بالوطء ولا ياتي في كل ذلك من اهدا درها في
على تحقيق ما هدد به بولاية او تطلبه او وطء محرم ثانياً يبين على اكره عن ذهاب

٢٣

بهراب او استغاثه او عفا ومهنا لثمنها لانه ان امتنع عما اكره عليه
او وقع به الموعود من بعض اكون المتوقع مما يجرم تعاطيه على من
فلو قالوا في القصاص بخلافه فلو قالوا من اكره الا اقتصدت منك ثم يكره
خافسها اكونه غا جله فلو قالوا لطلبه ولا تقتلك غدا فليس باكره
سادسها ان يكون معناه فلو قالوا قتل زيد او عمر ليس باكره سادسها
بعه ان يحصل بفعل المكون عليه القصاص من الموعود به فلو قالوا القتل
نفسك ولا تقتلك فليس باكره ولا يحصل الاكره بقوله ولا قتلت نفسي او
كثرت او ابطت صوتي واصله في وقت شرط في الاكره على اكره طائفة
القلب بالايمان فلو نطق بمعتقدا لمالكه ولو نطق غافله عن الكفر ولا يمان
فتبرده وجهان في الحاوي قال في المطلب والاية ته ايمانته
قال الماوردي ولا خوال الثلثة ياتي من شرط في الطلاق ولا يشترط في
الطلاق التوريب بان ينوي فيه ما عدا الاصح وفي شرح الهدى
التا في عشرين اكره غارت حرم او اكل محرمة يجب عليه ان يتقيا فان
امر السلطان هل يكون اكره اذا اختلف في امر السلطان هل ينزل منزلة
الاكره على وجهين او قولين احدهما لا وانما الاكره بالتقريب كما في
السلطان والثاني في نعمتين احدهما ان الصالحين حاله المصلحة عند
الخالفه والثاني ان طاعته واجبة في اجاله فينتج عن ذلك شبهة قال
الموافقي ومقتضى ما ذكره الجمهور ان يقر بما ودل لانه لا ينزل منزلة الاكره
قال ومثل السلطان في امر الخلاف والمزيم والمغلب لان المدا عار خوف
المجوز ومن مخالفة واما حكم الحاكم وحكم الشرع فهل ينزل منزلة
فيه في وقوعه في الحول لا يفارقه حتى يسو في حقه فافسر ومنه الحاكم
من ملاءمة فيه فقول الاكره ومنها اختلفوا بطلان زوجته الملية
فوقها حايضا يحسب لواله كره على ترك الوطء ومنها لو قال ان لم
يضرني غدا فاقولن في اصبحت فوقع الطلاق على الخلاء في الكره
وهي من ائله طريق خطيلا وبني طرفه فارجا ان اصبحت
توافقين نزعها او طرفه ان يتركه لم يضره فانه لا يمتنع بخاسه قال
في عدم وطءه ان يحسب الحاكم على نزعها ولا يضره لانه كرهه قال ابو القيل

٢٤

عقل السلطان من الزنا والكره